

## بروتوكول التعاون بين "الآلية الدولية المحايدة المستقلة"

### ومنظمات المجتمع المدني السورية

#### المشاركة في منصة لوزان

#### سياق هذا البروتوكول والغرض منه

منذ اندلاع الاضطرابات في سوريا في آذار/مارس 2011، قام أفراد سوريون ومنظمات غير حكومية سورية بتوثيق واسع لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وقد ترقى بعض تلك الانتهاكات إلى أن تشكل جرائم دولية. وفي معظم الأوقات يرافق ذلك التوثيق تعرّض حياتهم وسلامتهم لخطر كبير.

تعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة (يشار إليها هنا "الآلية") على المساعدة في التحقيق مع المسؤولين عن أخطر الجرائم التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وملاحقة الفاعلين قضائياً بموجب القانون الدولي. وقد تم إنشاؤها بموجب قرار الجمعية العامة A/71/248 (21 كانون الأول/ديسمبر، 2016)، وهي مكلفة بجمع الأدلة المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وتوثيقها وحفظها وتحليلها، وإعداد الملفات من أجل تيسير وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة في محاكم أو هيئات تحكيم وطنية أو إقليمية أو دولية.

وفي القرار الذي أنشئت الآلية بموجبه، دعت الجمعية العامة مختلف الهيئات - بما في ذلك المجتمع المدني - إلى التعاون مع الآلية تعاوناً تاماً، وعلى وجه الخصوص تزويدها بأي معلومات أو وثائق قد تمتلكها تلك الهيئات، فضلاً عن أي أشكال أخرى من المساعدة ذات الصلة بولايتها.

إن الغرض من هذا البروتوكول هو وضع مجموعة من المبادئ الشاملة لتوجيه المشاركة والتفاعل بين الآلية والمنظمات السورية غير الحكومية الموقعة، وضمان التفاهم المتبادل فيما يتعلق بفرص التعاون، تعزيزاً للهدف المشترك للطرفين والمتمثل في ضمان العدالة والمساءلة والإنصاف لضحايا الجرائم المرتكبة في سوريا. ويهدف هذا البروتوكول إلى التوصل إلى توافق عام في الآراء بين الطرفين مما يمكّن المشاركة والتفاعل والتعاون، ولا يتطرق لتناول تفاصيل تشغيلية أو إجراءات عمل. حيث يمكن تناول هذه المسائل الأخيرة في مذكرات تفاهم فردية يمكن للآلية أن تُبرمها مع كل منظمة - إذا لزم الأمر، وإذا طلبتها أي من الجهتين.

#### مبادئ التعاون

تدرك الآلية أهمية دور المجتمع المدني السوري في توثيق الانتهاكات والتجاوزات ورسم خرائط للأحداث، والإسهام الهام الذي يمكن أن يقدمه لتمهيد الطريق أمام العدالة.

وتماشياً مع ولايتها، ستبني الآلية على عمل المجتمع المدني السوري. وبفعل ذلك، بإمكانها أن تضمن أن جهود الأفراد والمنظمات السورية غير الحكومية تسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة الإفلات من العقاب لقاء الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا. ومن خلال جمع وضم وحفظ المعلومات والأدلة المتعلقة بهذه الجرائم، تسعى الآلية إلى ضمان استخدام هذه الأدلة في المحاكمات الجارية حالياً وفي المستقبل. ومن خلال مساعدة المحاكم أو هيئات التحكيم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لديها أو قد تكون لديها في المستقبل ولاية قضائية على هذه الجرائم، فإن الآلية تهدف إلى تيسير وتسريع إجراءات جنائية عادلة ومستقلة والمساهمة في المساءلة.

وإدراكاً منها لأهمية الاتصالات المفتوحة في كلا الاتجاهين، فإن الآلية ملتزمة بالمشاركة في حوار مستمر مع منظمات المجتمع المدني السورية، فضلاً عن مناقشة طرق التعاون والمبادرة الاستباقية، وضمان التزام تلك المنظمات بتزويد الآلية بالمعلومات والتوثيق ذات الصلة الموجودة في حوزتها.

وستسترشد الآلية في تناولها لعملها بمقاربة قائمة على الضحايا تهدف إلى دعم تمكين الضحايا والاعتراف بكرامتهم وتعزيزها.

وقد تلقّت الآلية قدراً كبيراً من المساعدة من خلال ردود الأفعال من المجتمع المدني السوري بشأن الدروس المستفادة من مشاركته السابقة مع جهات فاعلة دولية، وهي ملتزمة بإدماج الأفكار والرؤى المناسبة في عملها. وعلى غرار ذلك، تظل الآلية مستعدة للاستماع إلى ردود الأفعال من المجتمع المدني السوري استناداً إلى التزاماتها في المستقبل، وتتعهد بالاستمرار في تعديل مقاربتها ونهجها حسب الاقتضاء.

وتعترف المنظمات السورية غير الحكومية الموقّعة بأهمية التعاون مع الآلية لتعزيز ولايتها لتحقيق العدالة والمساءلة والإنصاف في الجرائم المرتكبة في سوريا.

وتلتزم المنظمات السورية غير الحكومية الموقّعة بالتعاون الكامل مع الآلية، بما في ذلك الاستجابة لطلباتها وإبقائها على اطلاع على الأنشطة والمشاريع ذات الصلة، مثل رفع القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة في سوريا في محاكم وطنية.

ويدرك الطرفان أنه ينبغي للآلية - تمشياً مع ولايتها - أن تحتفظ باستقلالها ونزاهتها وظهورها على ذلك النحو. ونتيجة لذلك، يعترف الطرفان بالحدود المتأصلة في ولاية الآلية فيما يتعلق بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات السورية غير الحكومية. على وجه الخصوص - ومع التزام الآلية بإجراء مشاورات منتظمة والاستماع إلى آراء المجتمع المدني السوري، إلا أنها لا تستطيع أن تتلقى توجيهات من أي جهة خارجية فيما يتعلق باستراتيجيتها أو اختيار القضايا أو إعداد الملفات أو أي جانب آخر من جوانب عملها.

### نقل البيانات إلى الآلية

ترحب الآلية بمبادرات منظمات المجتمع المدني السورية لتزويدها بالمعلومات والأدلة الموجودة في حوزتها، والتي يمكن أن تكون ذات صلة بارتكاب جرائم دولية في سوريا.

وإلى جانب تلقّي المعلومات، قد ترى الآلية أنه من المناسب - في بعض الحالات - مباشرة الاتصال بالشهود المحتملين. وفي هذه الحالات قد تطلب الآلية مساعدة المنظمات السورية غير الحكومية في التواصل مع هؤلاء الأفراد.

وستستخدم الآلية أدوات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، بما في ذلك أحدث البرمجيات الحاسوبية، لضمان معالجة جميع المواد الواردة إليها وتخزينها بأمان، والتأكد من كونها محمية على الدوام.

### نقل البيانات من جانب الآلية إلى سلطات التحقيق أو الادعاء العام

لا يجوز للآلية أن تُفصح لسلطات التحقيق أو الادعاء العام عن أية مواد تحيلها إليها منظمة غير حكومية دون موافقة الأخيرة. على وجه الخصوص، لا يجوز للآلية أن تفصح لأي سلطة تحقيق أو ادعاء عام عن أية مواد تحيلها إليها منظمة غير حكومية، عندما تكون هذه المواد مشمولة باتفاق الحفاظ على السرية بين المصدر والمنظمة غير الحكومية.

تقترح الآلية مواصلة العمل مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمسألة الموافقة المستنيرة وكيفية تطبيقها في سياقات مختلفة، بما في ذلك عندما تتواصل المنظمات غير الحكومية مع الأفراد سعياً للحصول على موافقتهم بشأن التشارك في المعلومات الخاصة بهم مع الآلية.

### حماية الضحايا والشهود

تعتبر حماية الشهود والضحايا مصدر قلق بالغ لكل من الآلية والمنظمات السورية غير الحكومية الموقّعة. وتدرك الأطراف الموقّعة أن الكثير من الناس قد تعرضوا لخطر جسيم في سبيل الحصول على معلومات ذات صلة بالإجراءات الجنائية الجارية أو المستقبلية، وأن بعضهم قد يكون مستعداً للإدلاء بالشهادة أمام المحكمة.

### حماية البيانات الشخصية

تتولى الآلية والمنظمات السورية غير الحكومية الموقّعة مسؤولية ضمان أن المواد التي بحوزتها - ولاسيما البيانات الشخصية للأفراد الذين شاركوا المعلومات معها - يتم تخزينها ومعالجتها على نحو يضمن الأمن والسلامة.

وستضع الآلية تدابير أمنية قوية للحد من المخاطر في نقل المواد وحماية سرية البيانات الموجودة في حوزتها، وتحقيق أقصى قدر من السلامة والأمن للضحايا والشهود. بما في ذلك أولئك الذين تحيلهم إليها المنظمات غير الحكومية الموقّعة. وستتخذ تدابير ملموسة لضمان التخزين الآمن للأدلة المادية، وتجنب التهديدات التي يتعرض لها أمن المعلومات الإلكترونيّة، ومعالجة البيانات الإلكترونيّة بطريقة تضمن الأمن والسلامة.

#### *الحماية المادية*

تلتزم الآلية باتباع نهج متكامل لحماية الشهود ودعمهم، وينطوي على ذلك برامج أمن الشهود في الولايات القضائية ذات الصلة. وفي حين أن الآلية لا تملك القدرة بنفسها على توفير تغطية كاملة للحماية، مثل الحماية الشخصية عن كُتُب أو برنامج الترحيل إلى مكان جديد، إلا أنه - وفقاً للظروف واستناداً إلى تقييم كل حالة على حدة - يجوز للدول أن توافق على تقديم هذه الأشكال من الحماية وذلك بناء على طلب الآلية عند الحاجة. وعندما تحدّد الآلية ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لضمان الحماية المادية لبعض الأفراد، يجوز لها أن توصي الدول ذات الصلة باتخاذ تلك التدابير، على سبيل المثال عندما تيسّر الاتصالات بين السلطات الوطنية المعنية بالادعاء العام أو السلطات القضائية والأفراد الراغبين في الإدلاء بشهادتهم أمام تلك السلطات.

#### **دعم الضحايا والشهود**

تلتزم الآلية بتوفير مسارات إحالة للخدمات لمساعدة الضحايا الذين تتواصل معهم، بما في ذلك الدعم الطبي والدعم النفسي الاجتماعي.

وتدرك الآلية خطر إعادة إحياء الصدمة النفسية التي يتعرض لها الضحايا عندما يُطلب منهم تقديم روايتهم للوقائع التي شهدوها. وتلتزم الآلية بتقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد، وستخطط استراتيجيتها لجمع المعلومات وفقاً لذلك.

#### **الشفافية والتوعية**

ستعيّن الآلية عضواً في فريقها كجهة اتصال للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لتيسير جهود التنسيق وضمان الاستمرارية في مجال التوعية والتواصل.

#### *التقارير العامة*

يقدم رئيس الآلية تقارير إلى الجمعية العامة مرتين في السنة بشأن تنفيذ ولايتها - كما هو محدد في اختصاصات الآلية. ولن تتضمن هذه التقارير أي مواد أو معلومات تم التشارك فيها مع الآلية بصورة سرية.

وستسعى الآلية إلى إبقاء المجتمع المدني السوري وعامة الجمهور على اطلاع بالتطورات والتقدّم المحرز في عملها. وستسعى الآلية - كلما أمكن ورهنأ بالقيود التشغيلية وشواغل الحماية والالتزامات المتعلقة بالسرية - إلى تبادل المعلومات عن التقدم الذي تحرزه، ولاسيما فيما يتعلق بالمعلومات غير ذات الطابع السري.

#### *التغذية الراجعة والتعليقات إلى المنظمات السورية غير الحكومية التي شاركت في المعلومات والأدلة مع الآلية*

تسعى الآلية - كلما أمكن ورهنأ بالقيود التشغيلية - إلى تقديم تغذية راجعة وتعليقات إلى المنظمات السورية غير الحكومية التي قدّمت معلومات وأدلة، بُغية تمكينها من البناء على الدروس المستفادة، وكذلك بهدف تعزيز مزيد من التعاون مع الآلية. ويمكن أن تشمل هذه الردود والتعليقات - كلما كان ذلك ممكناً - مؤشرات وتوصيات بشأن نوع البيانات المقدمة وجودتها وموضوعها وشكلها (صيغتها).

#### **ضمان الحوار المستمر بين الآلية والمجتمع المدني السوري**

تلتزم الآلية بضمان حوار مستمر مع المجتمع المدني السوري.

وترحب الآلية بإمكانية أن يُعبّر المجتمع المدني السوري عن آرائه، ولاسيما فيما يتعلق بتعاونه مع الآلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تلتزم الآلية بضمان إتاحة الفرصة للمنظمات السورية غير الحكومية للدخول في حوار بناء معها على أساس منتظم، بما في ذلك في سياق الاجتماعات التي تعقد مرتين في السنة.